مقال بعنوان:

تداعيات الهجرة غير الشرعية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر - حالة ولاية أدرار

د. بوعـــــــــــــــزة عبد القادر – أستاذ محاضر- جامعة أدرار
& د. محمداتني شهرزاد – استاذة محاضرة – جامعة أدرار

ملخص:

تهـدف هـذه الورقـة البحثيـة إلـى دراسـة وتحليـل أهـم تـداعيات الهجـرة غيـر الشـرعية علـى المسـتويين الاجتمـاعي والاقتصـادي فـي الجزائر، اخذاً في الاعتبـار لحالـة ولايـة أدرار أنموذجـاً، لكونهـا منطقـة حدودية مع دول الساحل الإفريقي، وهذا من خلال التعرف مـن الناحيـة النظريـة علـى ماهيـة الهجـرة غيـر الشـرعية؛ مفهومهـا وتصـنيفاتها المتعددة، ثم تفصيل مختلـف الآثـار الاجتماعيـة للهجـرة غيـر الشـرعية وابراز كافة تجلياتها على المستويين الوطني الجزائري والمحلي بولايـة أدرار، كمـا يتـم تحليـل أهـم الانعكاسـات والنتائـج الاقتصـادية لظـاهرة الهجرة غير الشرعية على الجزائر وعلى المجتمع المحلي لولاية أدرار.

مقدمة:

طبعت تركيبـة المجتمعـات الإنسـانية منـذ القـدم بعديـد الظـواهر الاجتماعية, منها ما يتصل بصورة مركزة بحقل التنقلات من مكان إلـى آخر قصد إشباع حاجات معينة ومحددة.

ليتطـور ذلـك المجـال ويأخـذ مسـيرات واتجاهـات منظمـة وغيـر منظمة, تبلورت في تضمينات ظاهرة الهجرة غير الشرعية, من منطقة إلـى أخـرى بغـرض تحقيـق أهـداف محـددة, حيـث سـاهمت فـي ذلـك الظروف المناخية والحياتيـة وفـي بعـض الأحيـان الظـروف الاقتصـادية التي دفعت بالكثير إلى ضرورة الانتقال المستمر من مكـان إلـى آخـر, بحثاً عن الحياة الاجتماعية المستقرة والمؤمنة مادياً ومعنوياً, فالحروب والفياضات والزلازل وانتشار الأمراض والفقـر تعـد حسـب مـا توصـلت إليه بعض الدراسات المتخصصة حول الهجـرة غيـر الشـرعية مـن أهـم الدوافع الكامنة لاتخاذ الفرد سـلوك الهجـرة بطـرق غيـر قانونيـة وغيـر شرعية نحو الدول المجاورة أو نحو أوروبـا, علـى حـد سـواء للعمـل أو

لتحسين ظروف المعيشة أو من أجل الفوز بفرصة استثمار تكسبه عوائد مادية, وفي بعض الأحيان نجد تلك الهجرة غير الشرعية تنتهج مسلكاً للبحث عن فرص للهجرة نحو الدول الأوروبية.

وباعتبار الجزائر من الدول الافريقية التي تناضل للقضاء على الهجرة غير الشرعية, حيث أهلها موقعها الحدودي مع دول الجوار الصحراوي خاصة دولة مالي ودولة النيجر, إلى تدفق كبير لمختلف الفئات الاجتماعية المهاجرة بغرض العمل أو تحسين المستوى المعيشي.

وعليه، فتلك المرحلة الاندماجية للفئة المهاجرة مع أفراد المجتمع المحلي أفرزت الكثير من الضغوطات ونتج عن الهجرة غير الشرعية آثار متباينة الحدة والصور والأشكال عبر مستويات مختلفة في تركيبة المجتمع المستقبل للهجرة.

وانطلاقاً مما سبق، سنحاول في هذه الورقة البحثية استطلاع الواقع الاجتماعي والصحي و الاقتصادي للمجتمع المحلي منطقة أدرار الحدودية, آخذين بعين الاعتبار الخصائص الجغرافية والبيئية للمنطقة.

ولإسهام أكثر حاولنا وضع ترتيب فكري لترستانة من المعلومات لتغطية الورقة البحثية, والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أولاً: الدلالة المعرفية للهجرة غير الشرعية،
ثانياً: الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية على واقع مجتمع منطقة أدرار ,
ثالثاً: الانعكاسات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع المحلي بولاية أدرار.

أولاً: الدلالة المعرفية للهجرة غير الشرعية

قبل التعرض إلى تعريف الهجرة غير الشرعية لا بـد مـن التعـرف إلى مصطلح الهجرة، وذلك للإحاطـة الشـاملة بمضـمون هـذا المفهـوم من حيث الدلالـة المعرفيـة وابـرز صـورها، بالإضـافة إلـى توضـيح أهـم نواتجها.

1- ماهية الهجرة.

تعرف الأمم المتحدة الهجرة على أنها: "تتمثل في انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى وتكون عادة مصاحبة لتغير محل الاقامة و لو لفترة محددة".

والهجرة عملية انتقال لفرد أو جماعة من منطقة اعتادو على الاقامة فيها إلى أخرى, سواءاً داخل بلد واحـد أو منطقـة أخـرى خـارج حدود البلد, وقد تتم تحت رغبة الفرد أو مجبر علـى القيـام بهـا لظـرف من الظروف[1].

أما بالنسبة لمفهوم الهجرة من خلال القرآن الكريم وفي السنة النبوية, نجد الاهتمام بها أخذ مضامين عديـد الآيـات نـذكر منهـا, والـتي تنحصر بشكل صريح أثناء وحي الله تعالى إلى رسوله بالهجرة من مكة إلى المدينة, في قوله عز وجل "...قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها..."[2].

وتتنوع تصنيفات الهجرة استناداً للوضعية التي يكون فيها الفرد, من هجرة داخلية إلى هجرة قسرية أو اضطرارية ومنها الهجرة الدوليـة التي قد تكون في أحيان كثيرة هجرة غير شرعية. وتشمل أيضاً الهجرة الفردية والتي تتم بإرادة الفرد بدافع معين تتبـاين مجـالاته, إلـى هجـرة مقيدة والتي تنطوي على قرار النفي إلى بلد آخر.

أما الهجرة الإجبارية ومن نماذجها محاولة أسر الرقيق مـن أفريقيـا وترحيلهـم إلـى العـالم الجديـد باسـتخدام القـوة والممارسـات العنيفة[3].

ومن بين نواتج الهجرة بشكل عام دون تمييز في صـورتها بصـفة عامـة على مستوى البناء الاجتماعي نذكر ما يلي:[4]

- ✓ **تغير حجم السكان:** والذي يشير إلى زيـادة حجـم السـكان في منطقة الجذب والموطن المسـتقبل للمهـاجريين, إذ تـبرز هذه الظاهرة بشكل بارز في الهجرة الدوليـة بيـن الـدول أيـن

تتـوفر منـاطق الجـذب والطـرد, الـتي تتيـح للفـرد المكـوث والاسـتقرار لفـترة زمنيـة مـن جهـة وتـوفر لـه الاسـتقرار الاجتماعي والأمني والاقتصادي من جهة ثانية؛

- ✓ **تغير التركيب العمري والنوعي للسـكان:** يتكـون البنـاء التركيبي للمجتمع بصورة عامة من الذكور والإناث, والملاحـظ على تشـخيص الهجـرة يجـد أن الـذكور يعتـبرون الفئـة الأكـثر تواتراً عليها, مما ينتج عنه بعض الملامح الديموغرافية الكامنـة فـي جنـس الفـرد سـواء علـى مسـتوى المجتمـع الجـاذب أو الطارد للأفراد, وهذا ما أثبتته عديـد الدراسـات والأبحـاث فـي كثير من الدول, والذي ينتج عنه معادلة غير متزنة فـي تركيبـة السكان من حيث خصائص العمر والجنس؛
- ✓ **مشكلات الاختلاط السكاني:** التي يمكن تمييزها وحصرها في مختلف المشاكل التي تنجـم عـن هـذا الـتزاوج والاختلاط, بين أفـراد المجتمـع الأصـلي ومجتمـع المهجـر والمتمثلـة فـي مشاكل العرق واللغة, فنتيجة لتلك الازدواجية يصـبح المجتمـع المستقبل حقل متناغم لعـادات وتقاليـد ورمـوز ثقافيـة دخيلـة عن أعراف المجتمع, سواء في مجال اللباس أو بعـض الأكلات التقليدية, والتي يصبح الفرد بموجبها منصهر في ثقافة الآخر؛
- ✓ **الجوانب الصحية:** والتي تشـير بصـفة مدققـة إلـى مختلـف الأمراض التي من المحتمـل أن تصـيب الإنسـان والـتي تنتقـل مباشرة من الفرد المهاجر أثناء اندماجه في تفاعلات المجتمع الأصلي. في حالة عدم مراعـاة الاحتياطـات الصـحية اللازمـة على الفرد القادم من بيئة ينتشر على مستواها أمراض معينة.

2- ماهية الهجرة غير الشرعية

قدمت عديـد التسـميات لمصـطلح الهجـرة غيـر الشـرعية، حيـث يطلـق عليهـا أحيانـاً الهجـرة السـرية أو الهجـرة غيـر القانونيـة واحيانـاً تسمى بالهجرة غير النظامية، والتي عُرفت بأنها عمليـة انتقـال للأفـراد من منطقة طاردة إلى منطقة أخـرى جاذبـة، وذلـك لأغـراض شخصـية دون القيــام بــالإجراءات القانونيــة. وتشــمل الهجــرة غيــر الشــرعية الوضعيات التالية[5]:

- ✓ جميع الأفراد الذين يدخلون بطرق غير قانونية لدول الاستقبال دون السعي إلى تسوية وضعيتهم القانونية بما يتوافق مع قوانين هذه الدول،
- ✓ كل الأفراد الذين يتواجدون على أراضي دول الاستقبال بعد دخولهم بطرق قانونية ويمكثون فيها بطرق غير نظامية بعد انقضاء فترة اقامتهم الشرعية،
- ✓ العمال بطريقة غير قانونية خلال فترة إقامة مسموح بها،
- ✓ الأفراد المشتغلون في مناصب عمل مخالفة لتلك المنصوص عليها في عقد العمل.

ثانياً: الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية على واقع مجتمع منطقة أدرار

من أبرز آثار الهجرة غير الشرعية على المستوى الاجتماعي تلك التداعيات التي تطبعها في مجال المستويات الصحية لأفراد المجتمع، هذه الأخيرة التي تتباين درجة حدة وضعيتها الصحية من مستويات معينة من نسبة انتشار الأمراض من جهة ومختلف الأخطار الصحية التي تهدد الفرد من جهة ثانية، سواءاً من ناحية الفرد من المجتمع الأصلي أو الفرد من المجتمع المستقبل للهجرة.

1- **على المستوى الصحي بولاية أدرار**

من أبرز المظاهر التي تطبع كيان الصحة بمنطقة أدرار, وتكلف القطاع الصحي تكاليف من أعباء الميزانية المخصصة للجانب الصحي, نجدها مجسدة في الخريطة الصحية للمنطقة والتي تطبعها تأثيرات الهجرة غير الشرعية, ذلك راجع إلى بعض المؤثرات البيئية والمناخية والجغرافية, وانطلاقاً من كونها منطقة عبور للكثير من الدول المجاورة,إذ يتخذها المهاجر كمسلك لتحسين مستواه المادي وتوفير قسط من الأموال التي تؤهله للتوجه إلى دول أخرى خاصة منها الدول الأوروبية، الأمر الذي يخيف كثيراً سكان الأصلين للمنطقة .

ويمكن إيجاز أهم العوامل والخصائص الإيكولوجية لدول الوافدين إلى منطقة الاستقبال والتي تؤثر على صورة الوضعية الصحية بشكل عام والمتمثلة بصورة مركزة الخصائص المناخية والجغرافية التي تتصف بها دول الجوار للساحل الافريقي لدولة الجزائر, والذي أهلها

لأن تكون بؤرة للعديد من الأمراض المدارية المستوطنة في بناء البيئـة الاجتماعية لأفراد المنطقة.

تتصف دول الجوار للحدود الجزائرية بظواهر اجتماعية واقتصـادية تتلخص في تـدهور مسـتويات المعيشـة وانتشـار مسـتويات عاليـة مـن الفقر إلى المستوى الذي سـاهم فـي انتشـار بعـض الأمـراض المعديـة والمنتقلة عـبر وسـائط مختلفـة, نـذكر منهـا السـل, مختلـف الأمـراض المنتقلة عبر الجنس, وعن طريق المياه (الملاريا, حمـى المسـتنقعات, التيفوييد...)، والذي يمكن مرده إلى انخفـاض الاهتمـام بحقـل الرعايـة الصـــحية وضـــعف مســـتوى التثقيـــف الصـــحي المؤسســـاتي والمجتمعـي.وعـدم الاهتمـام بالصـحة البيئيـة للفـرد فـي نطـاق حيـاته اليومية والاجتماعية،وعدم توفير مقومات المسكن الصحي مـن قنـوات صرف المياه إلى الحصول على مياه الشرب.

إضـافة إلـى مـا سـبق عرضـه, نجـد فـي الآونـة الأخيـرة حـدوث اضطرابات سياسية من عدم الاسـتقرار السياسـي وانتشـار الحـروب , أدى بالكثير من الأفراد للهجرة اتجاه الجزائر ومنها إلى منـاطق أخـرى, للمكوث فيها لفترة غير محددة, إذ أن هذا التعايش البيئي من الممكــن أن يساهم في الاخلال الصحي للفرد الجزائري وانتشار لبعض الأمراض والفيروسات, في حالة امكانية عدم وجود مراقبـة صـارمة مبنيـة علـى اجراءات حدودية.

2-**الوضعية الوبائية للأمراض المستوردة من دول الجـوار** فـي **مجتمع منطقة أدرار**

انطلاقاً من الاحصائيات المسجلة على مستوى المصـالح الصـحية لمديرية الصحة والسكان لولايـة لأدرار خلال الفـترة 2012 إلـى غايـة بداية السداسي الأول من سنة 2013 (الخمسة أشهر الأولى من سنة 2013), والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

جدول رقم (01): يمثل حجم تواتر الأمراض المستوردة من الدول المجاورة خلال الفترة: 2012-2013

اســـــــــــــــــــــــــــم المرض	سنة 2012	سنة 2013	نسبة النمو %
الحصبة	15	336	2140
الملاريا	97	49	49.48 -
حامل فيروس HIV	05	23	360
التهاب الكبد الفيروسي B	72	81	12.5
التهاب الكبد الفيروسي C	12	5	58.33 -
الزهري	62	99	59.67

المصدر: مديرية الصحة والسكان لولاية أدرار

إن المتمعن في الاحصائيات الواردة في الجدول رقم (01) يلاحظ أن هذه الأرقام المسجلة خلال سنتي 2012 و2013, تؤكد على الوضعية الخطيرة التي تهدد بناء المجتمع؛ من حيث الحالة الصحية من جهة ومن حيث التداعيات الإقتصادية والمادية من جهة ثانية, خاصة بالنظر إلى طبيعة هذه الأمراض كونها معدية وتنتمي إلى فئة الأمراض المنتقلة والفتاكة التي تتميز بصفة الانتشار، والتي تتمركز بصورة خاصة في دول العالم الثالث, أين تتوفر كل مقومات سرعة الانتشار والعدوى.

وعليه، يُعد طابع الوقاية ضروري وحتمي؛ من خلال نشر الوعي والتثقيف الصحي للمجتمع المحلي بين الجماعات البشرية في مختلف المواقف والبيئات الاجتماعية.

وقد تم تسجيل حالات الأمراض المستوردة، حيث ارتفع مرض الحصبة بشكل رهيب من 51 حالة مرضية في سنة 2012 إلى 336 حالة مرضية في سنة 2013 بنسبة نمو تقدر بـ 2140 %، كما ارتفع حامل فيروس HIV من 05 حالات مرضية سنة 2012 إلى 23 حالة مرضية سنة 2013 بنسبة ارتفاع تحددت بـ 360%، أما التهاب الكبد الفيروسي B ومرض الزهري ذو الطبيعة الجنسية، فقد شهدا ارتفاعاً بنسبة 12.5% و59.67% لكل منهما على التوالي؛ حيث مست العدوى " أغلب السكان المقيمين في منطقة الحي الغربي ببلدية أدرار, منطقة حي النجاة ببلدية أدرار ودائرة برج باجي مختار أو مع الذين على اتصال مباشر معهم"[6].

ولعـل السـبب المباشـر لهـذا الارتفـاع يُعـزى إلـى ضـعف الـوعي والتثقيف الصحي وعدم اتخاذ الاجراءات الوقائية فـي أوقـات ومواقـف الاتصال المباشر مع المصابين من جهة، وبسبب العلاقات الجنسية غير المبررة وغير المنتظمة من جهة ثانية.

وفي المقابل سُجل انخفاضـاً بـارزاً ومعتـبراً فـي مـرض الملاريـا* من 97 حالـة فـي سـنة 2012 إلـى 49 حالـة فـي سـنة 2013 بنسـبة انخفـاض قـدرت بــ -49.48%، أمـا التهـاب الكبـد الفيروسـي C فقـد انخفض من 12 حالة إلى 05 حالات مرضـية بنسـبة – 58.33%، وهـذا راجع إلى فعالية الإجراءات الصحية الوقائية المرتبطة بصـورة مباشـرة مع البيئة الصحية، وإلى أساليب وبرامج التوعية الصحية للقيام بمختلف التلقيحات اللازمة في الأوقات الملائمة.

أمـا بالنسـبة لصـور الرعايـة الصـحية المقدمـة للرعايـا الأجـانب القـادمين مـن منـاطق مختلفـة الخصـائص الاجتماعيـة والإيكولوجيـة و المناخية, فنجدها مركـزة بصـورة جليـة فـي المستشـفيات الـتي تـوفر خدمات صحية بالمجان

للأفراد من خـارج الـوطن, وبـالرجوع إلـى الإحصـائيات المتـوفرة لـدى المصالح المعنية والتى تؤكد استقبال مهـاجريين مـن دول مجـاورة مـع تلقـي البعـض للرعايـة الاستشـفائية والسـريرية والـتي تجـاوزت مـدة مكوث المهاجر فيها 24 ساعة, ولمزيد من الاطلاع نبرز الجدول التـالي الذي يوضح ذلك:

جدول رقم(02) يوضح عدد المهاجريين المقيمين بالمؤسسات الاستشفائية لولاية أدرار في الفترة 2012 –2013.

الجنسية	2012	2013 15-05-2013	الاخلاء إلى المراكز الاستشفائية الجامعية	
مالي	52	16	2	1
ليبيا	4			
النيجر	2			
سوريا	2			
المغرب	1			

غير محدد	2			
المجموع	63	16	2	1

المصدر: احصائيات مديرية الصحة والسكان لولاية أدرار.

الملاحظ للأرقام المتضمنة في الجدول يدرك مباشرة العبء الذي تؤديه مدرية الصحة والسكان في مجال توفير خدمات للرعاية الصحة السريرية, والتي تقتضي من الفرد المهاجر والمريض المكوث لفترة غير محددة للتشخيص والعلاج داخل المستشفى.

إذ تبادر هذه الأخيرة بتقديم الخدمات الصحية والفحوصات والأدوية بالمجان من منطلق إنساني وتضامني, وهذا ما يتطابق مع مبدأ المقاربة بين مستوى الانفاق الصحي والمستوى المعيشي والصحي للأفراد في ضوء العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والمستوى الصحي الذي يعكس مستوى خدمات الرعاية الصحية المقدمة للمرضى[7]، مع العلم أن مثل هذه الإجراءات تضعف نوعا ما فرصة توفير اللقاحات والأدوية للأفراد الأصليين للمنطقة في بعض الأحيانوخاصة عندما تقدم بصورة مفرطة وغير مبرمجة للوافدين من الدول الأخرى[8]

وبالنظر إلى ارتفاع حجم الأرقام الوبائية التي سجلت خلال الفترة الأخيرة سارعت المصالح المتخصصة في المجال الصحي إلى سن مجموعة من الإجراءات الصحية الوقائية في منطقة العبور بين الجزائر ودول الساحل، حيث اسندت هذه المهمة إلى مصلحة محطة المراقبة والملاحظة الوبائية على مستوى المكاتب الحدودية الرسمية للعبور، إذ تتكفل بالإجراءات الآتي ذكرها بالنسبة للأشخاص الوافدين من دول الساحل الإفريقي[9]:

- ✓ المراقبة الصحية للمسافرين الوافدين من دول الساحل،
- ✓ احضار الدفتر الصحي الذي يعد بمثابة جواز سفر،
- ✓ مراقبة الوافدين في مجال التلقيح ضد بعض الأمراض،
- ✓ توجيه الشخص الوافد إلى العيادة المتعددة الخدمات ببرج باجي مختار في حالة ما إذا كانت وضعيته الصحية تستدعي ذلك،
- ✓ أخذ عينة من دم المريض قصد فحصها لمعرفة ما إذا كان مصاباً بالملاريا كبداية أولية،

أما بالنسبة للأشخاص المتجهين من الجزائر نحو الدول الإفريقية فيتم اخضاعهم للإجراءات الصحية الوقائية التالية[10]:

- ✓ التلقيح ضد مرض الحمى الصفراء،

- ✓ أخذ الأدوية الوقائية المتعلقة بالوقاية من مرض الملاريا،
- ✓ تزويد الأشخاص المتجهين نحو الدول الافريقية بتربية ووعي صحي للوقاية من الأمراض الاستوائية.

ثالثاً: الانعكاسات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع المحلي بولاية أدرار.

تميزت توجهات الأطر النظرية والدراسات حول موضوع الهجرة غير الشرعية بالتركيز على سلبياتها بغض النظر عن الإيجابيات التي يمكن أن تترتب عنها لصالح الدولة الأصلية أو المستقبلة للمهاجرين، إذ يتم تبادل المنافع المترتبة عن الهجرة احياناً ما بين الدولتين المستقبلة والأصلية، وفي احيان أخرى قد تغلب مصلحة إحدى الدولتين على حساب الأخرى في معادلة الهجرة.

1- **أوجه التأثير الإقتصادية للهجرة على مجتمع منطقة أدرار**

تتعدد أوجه تأثير الهجرة بمفهومها الواسع من الناحية الاقتصادية على اقتصادات الدول وذلك نتيجة انتقال رؤوس الأموال المادية والبشرية والمساعدات المالية المباشرة وغير المباشرة إلى الدولة المستقطبة للمهاجرين من جهة، ومن جهة ثانية فإن المهاجر لا ينقطع عن وطنه الأصلي حيث يرسل ويحول مبالغ مالية معتبرة من البلد المستقطب إلى أسرته في وطنه الأصلي[11].

وتبين احصاءات الأمم المتحدة أنه عند قيام الحرب العالمية الأولى كان المهاجر الايطالي يرسل إلى اسرته بايطاليا أربعة أضعاف ما يرسله المهاجر الانجليزي لأسرته بانجلترا، كما كان يرسل المهاجر اليوناني عشرة أمثال ما يرسله المهاجر الألماني، وذلك نظراً لفقر دول جنوب أوروبا، وعليه كان دخل إيطاليا من أموال المهاجرين يوازي نصف دخلها من السياحة، كما كانت الأموال التي يرسلها الجزائريون العاملون في فرنسا خلال الحقبة الاستعمارية كبير جداً لدرجة أن بلغت عائداتهم ما يعادل دخل الانتاج الزراعي للجزائر خلال سنة 1955[12].

وبالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال من المهجر إلى الوطن الأصلي للمهاجرين فإن الهجرة تكلف مناطق الاستقبال وترفع من حجم أعبائها الاقتصادية، خاصة في المدن الحضارية، حيث يحتاج

المهـاجرين إلـى ضـرورة تـوفير الخـدمات العامـة كالمستشـفيات والمدارس ووسائل النقل والخدمات الاجتماعية الأخرى[13].

وإلى جانب الانعكاسات السلبية للهجرة فإن لها نتائج وانعكاسـات ايجابية على سكان المنطقة الأصلية، مثل رفع مسـتوى المعيشـة بهـذه المنطقة، حيث يقل الضغط السكاني على الموارد المحليـة والخـدمات المتوفرة، كما قد يظهر في المناطق الريفية نقص في العمالة وتختفي البطالة في المناطق الصناعية، بل قد تتعرض لعمالة زائـدة فـي بعـض الأحيان[14].

أما بالنسبة للواقع الاقتصادي المحلي بولايـة أدرار، فـإن تـدفقات أعداد كبيرة من المهاجرين الأفارقة وغيرهم أدى إلى بـروز الكـثير مـن الانعكاسات الاقتصادية الايجابية والسلبية على واقـع الاقتصـاد المحلـي لولاية أدرار، فبالنسبة للانعكاسات الايجابية يمكـن ايجازهـا أساسـاً فـي النقاط التالية:

- ✓ تحريـك المقـاولات والاسـتثمارات القاعديـة وورشـات الأشـغال العمومية للبناء بواسـطة العمالـة الوافـدة مـن الـدول الإفريقيـة، حيث يشتغل هؤلاء بأجور زهيدة احياناً وفي ظل الظروف القاسية التي يعزف عن العمل فيها العمال المحليون،
- ✓ لا يتطلب الانفاق على العامل الأجنبي الافريقـي الكـثير، وبالتـالي يرتفع معدل الربح والعائد لصالح ارباب العمل،
- ✓ تأدية جميع الأعمال على اختلافهـا الصـعبة والبسـيطة منهـا دون قيود إلا مـا تعلـق منهـا برفـع قيمـة الأجـر، وهـذا بعكـس العمالـة المحلية التي تشترط الكثير من القيود لتأدية بعـض أنـواع العمـل الصعب.

أما عن الانعكاسـات الاقتصـادية السـلبية للهجـرة غيـر الشـرعية، فيمكن تلخيص أهمها على سبيل المثال لا الحصر في الآتي:

- ✓ المنافسة الضارة في ميدان العمل على تأدية الأعمال والأنشـطة ذات الصـلة بمقـاولات الأشـغال العامـة للبنـاء، وبخاصـة عمليـات تشغيل العمالة الوافدة بدلاً عـن العمالـة المحليـة بحجـة أن هـذه الأخيـرة تطلـب أجـراً مرتفعـاً وشـروط تشـغيلها معقـدة، بينمـا لا تتطلب العمالة الوافدة لا من الشروط ولا الأجر المرتفع،

- ✓ المخاطر الناتجة عن عدم تـأمين العمالـة الأجنبيـة والتصـريح بهـا لدى الضمان الاجتماعي لأن قـانون العمـل الجزائـري يمنـع ذلـك، كما ان الكثير من الأفارقة يعتبرون مقيمون غير شرعيون، خاصـة بعد انتها فترات تأشيراتهم،
- ✓ تكلُف الدولة لنفقات إضافية قصد معالجة ومكافحة عـدم انتشـار العـدوى مـن الأمـراض الفتاكـة المسـتوردة مـن دول السـاحل الإفريقي، وبالتي يستدعى علاجها ومكافحتها صرف مبـالغ طائلـة للتكفل بتلك الحالات، مما يحمل الخزينـة العموميـة مبـالغ طائلـة وبالتالي التأثير السلبي على النمو الاقتصادي للدولة[15]،
- ✓ تحويل الكثير من العوائد المحققة من الأجر المتحصـل عليـه إلـى دولهم الأصليةـ وعدم الانفاق على انفسهم إلا اليسير، حـتى أنهـم يعزفـون عـن اقتنـاء وسـائل النقـل وقصـد العيـادات الخاصـة، بالإضافة إلى عـدم تنـاول الغـذاء الصـحي وعـدم كـراء المسـاكن اللائقـة .... وغيرهـا مـن المسـتلزمات الـتي يحتاجهـا السـياح باعتبارهم سواح، ولكن فعلياً سواح سلبيون.

2- النتائج الاقتصادية للهجرة غير الشرعية على الجزائر

أدى العبء الاقتصـادي الـذي تتحملـه الدولـة الجزائريـة مـن جـراء تدفق اعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، وبخاصة من الأجـانب الأفارقة عبر حدودها الجنوبية إلى ارتفاع معدلات البطالـة فـي الجزائـر وفي الولايات الحدودية (ولاية أدرار محل الدراسة)، وهذا نتيجـة لتـوفر اليد العاملة الرخيصة من هؤلاء المهاجرين الـذين يسـعون إلـى ضـمان القوت اليومي فقط ويرضون بتأدية كافـة أنـواع الأعمـال بغـض النظـر عن طبيعتها وخطورتها، ومهما كانت الأسـعار الممنوحـة لهـا، وقـد أدى هذا الوضع إلى تهريب وتحويل الثروة المحققة في الجزائر إلى بلدانهم الأصلية، بالإضافة إلى انتشار كافة أنـواع الجرائـم الاقتصـادية الـتي لـم تكن بارزة من قبل، مما تسبب في خلق الآثار الاقتصادية الآتية[16]:

1) **إضعاف العملة الوطنية:** وذلك نتيجة لتهريب العملة الوطنية إلـى الخارج فضلاً عن تزوير العملة وتهريب السلاح وكافة انواع الاحتيالات على المواطنين والمتعاملين...وغيرها من الآفات التي تنخر فـي بنيـة الاقتصادات من خلال التأثير السلبي على عملاتها.

2) **تـدهور القـدرة الشـرائية للمـواطنين:** وهـذا نتيجـة لانخفـاض الدخول الـتي كـان يتقاضـاها العمـال المحليـون قبـل دخـول العمـال المهاجرين غير الشرعيون الذين يرضـون العمـل بالأسـعار المتدنيـة، مما يؤثر على المسـتوى العـام للأجـور الممنوحـة للأعمـال وبالتـالي إضعاف القدرة الشرائية للمواطنين.
3) **ندرة بعض المواد الاستهلاكية:** وهذا نظراً لكـثرة الطلـب عليهـا من قبل المهاجرين غير الشرعيين مثل الحليـب والزيـت والأرز، ممـا يؤدي إلى غلاء أسعارها.
4) **المنافسة في تأدية بعض الأعمال والأنشطة:** حيـث أصـبحت العمالة الوافدة تتنافس مع العمالة المحلية في تأدية مختلف الأعمال والأنشطة، خاصة في مجال الأشغال العامة ومقاولات أشـغال البنـاء وبعـض الحـرف كالأسـكفة، التجـارة الموازيـة للأعشـاب والأدويـة التقليدية ...الخ.
5) **التعود على الربح السهل والسـريع:** لجـوء الكـثير مـن أربـاب العمل إلى تحقيق الربح السهل والسـريع مـن خلال توظيـف العمالـة الوافدة من الدول الساحل نظراً لانخفاض أسعارها وإتاحتها في كافة الأوقات.

خاتمة.

في ختام هذه الورقة العلمية نخلص إلى أن ظـاهرة الهجـرة غيـر الشرعية هي ظاهرة عالمية باتت تنخر في بنية اقتصادات الـدول وفـي انسـجتها الاجتماعيـة، وقـد افـرزت مجموعـة مـن التـداعيات علـى المسـتويين الاجتمـاعي والاقتصـادي ادت إلـى الكـثير مـن الانعكاسـات السلبية على الواقع الصحي بوجه خاص؛ مثل الأوبئة وانتشـار الأمـراض المعدية والخطيرة، كما أن لها انعكاسات ايجابيـة اقتصـادية واجتماعيـة على واقـع المجتمعـات؛ مثـل وفـرة اليـد العاملـة للكـثير مـن الأعمـال والأنشطة.

واستناداً إلى معطيات الدراسة الوصفية الاحصـائية الـتي شـملت مجتمع منطقة أدرار يمكن الوقوف على جملة الاستنتاجات الآتية:

- ✓ تشهد المناطق الحدودية لـدول الاسـتقبال تـدفق أعـداد كـبيرة من المهاجرين إليها سواءاً بطريقة منتظمة (هجرة شـرعية) أو بطريقة غير منتظمة (هجرة غير شرعية)،
- ✓ تؤثر الهجرة غير الشـرعية فـي البنيـة الاقتصـادية والاجتماعيـة لـدول الاسـتقبال، ممـا يـؤدي إلـى انعكاسـات ايجابيـة وأخـرى سلبية على الواقع الصحي والاقتصادي لهذه الدول،
- ✓ تُطبـع البنيـة الاجتماعيـة للـدول المسـتقبلة للمهـاجرين ببعـض الخصائص والسمات الصحية المتجلية في تواتر بعض الأمـراض مثل الحصبة، الزهـري، الملاريـا، حامـل فيـروس HIV، التهـاب الكبد الفيروسي B و التهاب الكبد الفيروسي C،
- ✓ اتخـاذ المصـالح الصـحية لإجـراءات الوقايـة والتثقيـف الصـحي سواءاً على مستوى المناطق الحدوديـة ومراكـز الاسـتقبال، أو على المستوى المحلي من خلال الحملات التوعويـة والتثقيفيـة لأفراد المجتمع المحلي،
- ✓ تتجلى أهم الآثار الاقتصـادية السـلبية الـتي يمكـن أن تخلفهـا الهجرة غير الشرعية على مناطق الاستقبال في تدهور العملـة الوطنيـة لهـذه الـدول وانخفـاض القـدرة الشـرائية لمواطنيهـا، بسبب الممارسات اللاقتصادية من المهاجرين غيـر الشـرعيين؛ مثل تزوير العملة وتهريب الأسلحة...

الهوامش والتعليقات:

[1] - محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم، **الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية**, المكتب العربي الحديث, الاسكندرية, 2008, ص:142-143.

[2] - القرآن الكريم, **سورة النساء**، الآية 97.

[3] - محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم, **مرجع سبق ذكره**, ص:145-146.

[4] - فتحي محمد أبو عيانة, دراسات في علم السكان, دار النهضة العربية, ط 2, بيروت, ص: 195-205.

[5] - محمد محمود السيد، الهجرة غير الشرعية، مقال منشور بالموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن، العدد 3554، الصادر في: 22/11/2011 على الساعة 15:42، تاريخ التصفح: 07/06/2014 على الساعة 18:05، متاح على الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284448.

[6] - صديقي محمد, "**تأثير الهجرة غير الشرعية على صحة المجتمع في ولاية أدرار**", اليوم الدراسي حول الصحة والمجتمع, قسم علم الاجتماع, جامعة أدرار.2013 ، ص: 05.

[7] – تشير احصائيات منظمة الصحة العالمية لسنة 2008 إلى تسجيل 11964 حالة مرضية مصابة بداء الملاريا و 1339 حالة مصابة بداء الحصبة الالمانية على مستوى الجزائر، مما يؤكد على أن هذه الأمراض لا تزال تهدد البناء الصحي للمجتمع الجزائري، برغم الاجراءات الوقائية والمبالغ المالية الضخمة المخصصة للإنفاق الصحي بهدف مكافحة والحد نسبياً من استفحال عدوى هذه الأمراض الخطيرة والفتاكة.

[7] - Béatrice Majnoni d'Intignano et Phillippe Ulmann, **Economie de La Santé**, Presses Universitaires de France, 2001, Paris, France, P: 35.

[8] - صديقي محمد، **نفس المرجع السابق**، ص: 07.

[9] - مقابلة شخصية مع السيد رئيس مصلحة الوقاية والسكان بمديرية الصحة والسكان لولاية أدرار، يوم 02 ماي 2014 على الساعة h3014.

[10] - مقابلة شخصية مع السيد رئيس مصلحة الوقاية والسكان بمديرية الصحة والسكان لولاية أدرار، يوم 02 ماي 2014 على الساعة h3014.

[11]- فتحي محمد أبو عيانة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 206.

[12] - E.M. Mouhoud, **Les migrations internationales, leurs dynamiques et leurs effets: sortir des idées reçues**, تاريخ التصفح: 09/06/2014 على الساعة 9:54، مقال متاح على الموقع الالكتروني:
http://ses.ens-lyon.fr/les-migrations-et-leur-impact-economique-174426.kjsp?RH=05

[13]- فتحي محمد أبوعيانة، **نفس المرجع السابق**، ص: 206.

[14]- عادل عبد الرازق، **دور منظمة الوحدة الافريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من 1963-1993**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003، ص: 240.

[15] - Voir, Béatrice Majnoni d'Intignano et Phillippe Ulmann, Op.cit, PP: 34-36

[16]- ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2012، ص: 90.